



**CODESRIA**

**13**

**èmç**

**Assemblée générale  
General Assembly  
Assembleia Geral  
الجمع العام الثالث عشر**

**L'Afrique et les défis du XXIème siècle  
Africa and the Challenges of the Twenty First Century  
A África e os desafios do Século XXI**

**إفريقيا وتحديات القرن الواحد والعشرين**

**VERSION PROVISOIRE  
NE PAS CITER**

*Ahmed Ali Salem*

**5 - 9 / 12 / 2011**

**Rabat Maroc / Morocco**

## القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة:

### هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئاً من الماضي؟

د. أحمد علي سالم

أستاذ مشارك معهد دراسات العالم الإسلامي – جامعة زايد – دولة الإمارات العربية المتحدة

دكتوراه العلوم السياسية – جامعة إلينوي – الولايات المتحدة الأمريكية

يتفق دارسو العلاقات الدولية إجمالاً على أن المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية لا تقدم نظرية معيارية لأنها تهتم بما هو كائن في مجال العلاقات الدولية وليس ما ينبغي أن يكون، أي الكيفية التي يجب أن ينتظم بها العالم والقيم التي يجب أن يراعيها صناع القرار. لذلك يجب عدم الحكم على المدرسة الواقعية بالفشل نتيجة غياب الجانب المعياري فيها. فعندما يصف بعض الدارسين المدرسة الواقعية بأنها "في جوهرها محافظة وتهتم بدراسة الواقع وحذرة وتشك في المبادئ المثالية وتهتم بدروس التاريخ وغالباً ما تنظر إلى السياسة الدولية بتشاؤم وليس بتفاؤل"<sup>1</sup>، فإن هذا الوصف لا يدل على فشلها بقدر ما أنه تقرير لحالتها، وهو أمر يمكن اختبار صحته في الواقع. أما التحدي الحقيقي للمدرسة الواقعية – والذي نركز عليه في هذه الدراسة – فهو الفشل في بناء مفاهيم رئيسة وتفسير ظواهر هامة في السياسة الدولية المعاصرة.

وفي هذه الدراسة ألقى الضوء على إحدى الصعوبات الكبرى التي عجز الواقعيون عن تجاوزها، وهي بناء مفهوم موحد ومفيد للقوة في العلاقات الدولية، ذلك العجز الذي استمر مصدر إحراج لهم بين منظري العلاقات الدولية لأن القوة هي المفهوم المحوري في المدرسة الواقعية. كما أتناول بعض ملامح ومشكلات عالم ما بعد الحرب الباردة التي فشل الواقعيون في معالجتها نظرياً، مما يجعل المدرسة الواقعية تبدو وكأن الزمن قد عفا عليها. ثم أناقش ما أهمله الواقعيون من عوامل ثقافية مؤثرة في العلاقات الدولية والآفاق التي تفتحها في هذا الحقل. ولكنني أبدأ بتحديد المعالم الرئيسية للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية.

### **أولاً: المعالم الرئيسية للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية**

ظهرت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية خلال الحرب العالمية الثانية كرد فعل على فشل المدرسة المثالية في إرشاد صانع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لردع ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان العسكرية مما قاد إلى اندلاع الحرب. وتتحدد الافتراضات الأساسية للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية فيما يلي:

أولاً، الدول هي الفاعل الرئيس أو الأهم في العلاقات الدولية... ثانياً، الدولة كفاعل دولي وحدة واحدة لا تتجزأ... ثالثاً، الدولة فاعل راشد بالأساس... رابعاً، الأمن القومي يحتل قمة أولويات القضايا الدولية... فأنصار هذه المدرسة ينظرون عادة إلى القضايا العسكرية والأمنية والإستراتيجية باعتبارها قضايا السياسة العليا، بينما يرون القضايا الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها قضايا السياسة الدنيا الروتينية والأقل أهمية<sup>2</sup>.

وفي نهاية سبعينات القرن الماضي أضاف والتز بعداً جديداً في التحليل الواقعي بالتركيز على الدور الحاسم لبيئة السياسة الدولية وطبيعة النظام الدولي في تفسير العلاقات الدولية. فيرى والتز أن وضع الدولة في بيئة السياسة الدولية ومكانتها في النظام الدولي أهم في تفسير سلوكها الخارجي من خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى. فبيئة السياسة الدولية وطبيعة النظام الدولي يفسران الفرص

<sup>1</sup> James Dougherty and Robert Pfaltzgraff, *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey* (New York: Longman, 1996) p.61

<sup>2</sup>Paul Viotti and Mark Kauppi, *International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism* (New York: Macmillan, 1987) pp.6-7

المتاحة أمام الدولة والقيود المفروضة على سلوكها الخارجي، أما خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى فتحدد تفاصيل السياسة الخارجية لكل دولة. لذلك يتهم والتز نظريات العلاقات الدولية التي تركز على الخصائص الداخلية للدول وتفاعلاتها بأنها اختزالية، كما ينتقد النظريات التي تتناول النظام الدولي دون التركيز على محدثاته البنوية التي تقدم الفرص وتضع القيود على سلوك الدول.<sup>3</sup>

ويستند والتز إلى نظريات الاقتصاد الجزئي، فهو يشبه النظام الدولي بالسوق، ويميز بين التغير داخل بنية النظام الدولي (أي تغيير وحداته) وتغير بنية النظام الدولي ذاتها. فتغير هذه البنية هو تغيير في عدد القوى الكبرى أو في قدراتها. وهكذا فإنه قبل انهيار الاتحاد السوفيتي لم تتغير بنية النظام الدولي إلا مرة واحدة خلال أربعة قرون، وذلك عندما تحول من تعدد الأقطاب إلى القطبية الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية. ويرى والتز أن هذا التحول أثر إيجابياً على الاستقرار والسلم الدوليين، لأن نظام القطبية الثنائية يقود إليهما أكثر من نظام تعدد الأقطاب.

ورغم الطابع الحركي الذي يميز تفسير المدرسة الواقعية البنوية للعلاقات الدولية، إلا أنه تفسير آلي وحتمي، رغم نفي والتز ذلك. فنظريته تؤكد استحالة مقاومة الدولة لما تفرضه عليها بنية النظام الدولي، بغض النظر عن تفاصيل رد فعلها على الفرص التي تقدمها بنية النظام الدولي والقيود التي تفرضها (أي متى وأين بالتحديد ستستجيب الدولة لضغوط النظام الدولي). وهكذا فإن المدرسة الواقعية البنوية لا تساعد صانع السياسة الخارجية المعني بتفاصيل الاستجابة للمحفزات المباشرة.

ورغم تأثير كثير من دارجي العلاقات الدولية بنظرية والتز البنوية، فإنها أحدثت انشفاقاً بارزاً في المدرسة الواقعية. فدراسة مقولات أنصار المدرسة الواقعية الآن تشير إلى أن الأساس النظري الذي يتفقون عليه أقل بكثير مما يدعيه دعايتها ويتصوره نقادها على السواء، بل ويزداد ضلالة مع كل افتراض أو طرح جديد يقترحه أحد المنتسبين بحق أو غير حق للمدرسة الواقعية. حتى افترق الواقعيون إلى فرق كثيرة. وبعد مرور أكثر من عقد من الزمان على نهاية الحرب الباردة ظهرت وانتشرت أطروحات وشعارات واقعية جديدة يذكرها سنايدر على النحو التالي:

"هناك الآن في حقل العلاقات الدولية نظريتان على الأقل تصف كل منهما نفسها بأنها "واقعية بنوية"، وهناك نحو ثلاثة أنواع من "الواقعية الهجومية"، وعدة أشكال من "الواقعية الدفاعية"، بالإضافة إلى نظريات واقعية "تقليدية حديثة" و"مشروطة" و"خاصة" و"معظمة".<sup>4</sup>

ولاشك أن هذا التعدد في النظريات الواقعية يعكس ثراء المدرسة الواقعية وحيوية النقاش بين أنصارها، ولكنه يعكس أيضاً محاولاتهم الحثيثة والمتعجلة لمعالجة النقائص الكثيرة التي تبنت في نظرياتهم عن العلاقات الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة. ولكن قبل النظر في تلك النقائص، نناقش إحدى الصعوبات الكبرى التي عجز الواقعيون عن التعامل معها حتى قبل نهاية الحرب الباردة، ألا وهي بناء مفهوم القوة في العلاقات الدولية.

### ثانياً: الواقعيون ومحاولات بناء مفهوم القوة في العلاقات الدولية

يرى مورجانتو – وهو أحد الأباء المؤسسين للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية – أن استخدام مفهوم القوة في تعريف مصلحة الدولة هو المعلم البارز الذي يعين الواقعيين على تلمس طريقهم في حقل السياسة الدولية.<sup>5</sup> فالواقعيون يرون القوة سبباً أصيلاً لكافة العلاقات بين كافة

<sup>3</sup> Kenneth Waltz, *Theory of International Politics* (New York: Random House, 1979)

<sup>4</sup> Glenn Snyder, "Mearsheimer's World-Offensive Realism and the Struggle for Security: A Review Essay," *International Security*, 27, 1 (2002) p.149

<sup>5</sup> Hans Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace* (New York: Alfred Knopf, 3<sup>rd</sup> ed., 1960 [First Published in 1948]) p.5

المتغيرات، لأن "صاحب القوة يؤثر في سلوك الفاعلين الآخرين وتوجهاتهم ومعتقداتهم وميولهم السلوكية"<sup>6</sup>. ومع ذلك، ما يزال تعريف القوة قضية شائكة ومثيرة للجدل بين منظري العلاقات الدولية بصفة عامة وأنصار المدرسة الواقعية بصفة خاصة.

### مادية القوة أم شموليتها

تعرف القوة أحياناً تعريفاً فضفاضاً باعتبارها السبب الذي يؤدي إلى جميع النتائج في العلاقات الدولية، وهي بذلك تترادف تقريباً مفهوم السببية ذاته.<sup>7</sup> ولعل هذا التعريف الواسع يحد في الواقع من الفائدة التحليلية لاستخدام مفهوم القوة.<sup>8</sup> وتعرف القوة أيضاً باعتبارها مجموع الإمكانيات المتاحة لدولة ما والتي يمكن تقديرها بمقارنتها بالإمكانيات المتاحة للدول الأخرى.<sup>9</sup> غير أن هذا التعريف يتطلب تعريفاً لمفهوم الإمكانية.

ويتفق دارسو العلاقات الدولية على تعدد عناصر القوة (أو الإمكانية) وخطأ إعطاء أهمية حاسمة لأحد عناصر القوة دون غيرها. لكن مفهوم القوة يضيق أحياناً ليشير فقط إلى الإمكانيات العسكرية لدولة ما مضافاً إليها الإمكانيات العسكرية لحلفائها، ويتسع أحياناً ليشمل الإمكانيات العسكرية والاقتصادية والتقنية والدبلوماسية، والعوامل الجغرافية (مثل مساحة الدولة وموقعها وتضاريسها) والسكانية (مثل عدد السكان ومستواهم الصحي والتعليمي) والموارد الطبيعية.<sup>10</sup>

ويختلف أنصار الاتجاهين التقليدي والبنوي في المدرسة الواقعية على تحديد عناصر القوة. فالتقليديون يفهمون القوة على أنها مركب الكلي الذي يضم عناصر مادية ومعنوية. فلقوة مكونات عسكرية واقتصادية، كما أنها تشمل القدرة على تشكيل الرأي العام. ويؤكد كار بوضوح أن القوة لا تشمل فقط العناصر المادية، بل تشمل أيضاً الأفكار والمشاعر الإنسانية.<sup>11</sup> وقد حافظ مورجانثو على هذا التعريف الشامل للقوة،<sup>12</sup> إذ أشار إلى أن الدول تسعى لإحكام السيطرة على القوة بعناصرها المادية والمعنوية للحفاظ على وجودها.<sup>13</sup>

لكن هذا المفهوم الشامل للقوة اختلف من أطروحات الجيل الثاني من الواقعيين – لاسيما أنصار الاتجاه البنوي الذين ركزوا فقط على الجوانب المادية للقوة. وهكذا أصبحت القوة تعرف بأنها "استخدام دولة لمواردها المادية لإجبار دولة أخرى على فعل شيء لا ترغب في القيام به".<sup>14</sup> ثم أصبح المفهوم المادي للقوة يسيطر على المدرسة الواقعية لدرجة أن تميز هذه المدرسة وقوة تحليلاتها ونظرياتها بات يعتبر ثمرة لقدرتها على تفسير الحياة الاجتماعية باستخدام عدد قليل نسبياً من المتغيرات، بل من خلال تحليل التباين في متغير واحد هو توزيع إمكانيات القوة المادية الموضوعية.<sup>15</sup>

ويتضح التركيز على الجوانب المادية في تعريف القوة في قائمة محددات القوة الوطنية التي وضعها والتز، فهو يعرف الدول الكبرى بأنها الدول التي تمتلك إقليمياً واسعاً، وعدداً كبيراً من السكان، وموارد وفيرة، واقتصاداً كفاءً، وجيشاً قوياً، ونظاماً سياسياً مستقراً عالي الكفاءة.<sup>16</sup> ويستبعد والتز صراحة من تلك القائمة ما أورده مورجانثو من عناصر القوة المعنوية من قبيل الخصائص القومية والروح

<sup>6</sup> David Baldwin, "Neoliberalism, Neorealism, and World Politics," in David Baldwin (ed.), *Neorealism and Neoliberalism: the contemporary debate* (New York: Columbia University Press, 1993) p.16

<sup>7</sup> Michael Barnett and Raymond Duvall, "Power in International Politics," *International Organization*, 59, 1 (2005) p.42

<sup>8</sup> Samuel Barkin, "Realist Constructivism and Realist-Constructivisms," in Patrick Jackson (ed.), "The Forum: Bridging the Gap: Toward a Realist-Constructivist Dialogue," *International Studies Review*, 6 (2004) p.350

<sup>9</sup> Kenneth Waltz, op.cit., pp.97-98; James Dougherty and Robert Pfaltzgraff, op.cit., p.61

<sup>10</sup> Paul Viotti and Mark Kauppi, op.cit., pp.43-44

<sup>11</sup> Edward Carr, *The Twenty Years' Crisis, 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations* (New York: Harper Torchbook, 1964 [First Published in 1939]) p. 108, 132, 144

<sup>12</sup> Hans Morgenthau, op.cit., p.153

<sup>13</sup> Stefano Guzzini, *Realism in International Relations and International Political Economy: the continuing story of a death foretold* (London: Routledge, 1998) p.24

<sup>14</sup> Michael Barnett and Raymond Duvall, op.cit., p.40

<sup>15</sup> Jeffrey Legro and Andrew Moravcsik, "Is Anybody Still a Realist?" *International Security*, 24, 2 (1999) p.34

<sup>16</sup> Kenneth Waltz, op.cit., p.131

المعنوية والأيدولوجية وشكل نظام الحكم والميل العام إلى المسالمة أو القتال.<sup>17</sup> وهكذا أدى التركيز على دراسة عناصر القوة المادية إلى عدم انتباه الواقعيين لمعالم هامة في السياسة الدولية، وهي مجال شديد التعقيد من الناحية الاجتماعية.

ورغم أن وندت يرى أن المادية جزء أساسي من المنطق النفعي الذي بنيت عليه نظريات المدرسة الواقعية،<sup>18</sup> فإن آخرين مثل باركن يرون أن المدرسة الواقعية تحولت نحو المادية نتيجة تحول دارسي العلوم السياسية لاستخدام المناهج السلوكية التي تهتم بالقياس، ونزوعهم لافتراض رشد صانع القرار السياسي.<sup>19</sup> أي أن التركيز على عناصر القوة المادية كان محاولة لحل مشكلة قياس القوة. فقياس عناصر القوة المادية لدولة ما يبدو لكثير من الباحثين أيسر من قياس عناصر قوتها المعنوية. أي أن دارسي العلاقات الدولية توقفوا عن دراسة الأعراف والأفكار لأسباب منهجية، وتحديدًا لأنها صعبة القياس.<sup>20</sup>

إلا أن سهولة قياس عناصر القوة المادية لدولة ما لا يعني إمكانية جمعها لتحديد درجة قوة تلك الدولة. فمن المشروع التساؤل عن معنى جمع قدرات الدولة العسكرية وقيمة عملتها في سوق التبادل وحجم سوقها المحلي ودرجة انتشار لغتها في العالم، فهذا الجمع لا معنى له، خاصة لأن من الصعوبة بمكان - كما يرى بالدوين وبوزان - تحويل أحد عناصر القوة المادية في دولة ما إلى عنصر آخر عند الحاجة.<sup>21</sup> والواقع أن مشكلة قياس القوة لا يحلها التركيز على عناصرها المادية دون المعنوية، لأن أساسها هو مبدأ نسبية القوة الذي يتفق عليه دارسو العلاقات الدولية.

#### نسبية القوة وصعوبة قياسها وأثر ذلك في السياسة الخارجية

يتفق الواقعيون على أن القوة علاقة بين طرفين أو أكثر. فتعريف القوة عند مورجانتو هو سيطرة فرد على عقول وأفعال غيره من البشر.<sup>22</sup> وبالمثل يرى والتز أن قوة أي فاعل دولي تتحدد بمدى تأثيره في الآخرين بالمقارنة بتأثير الآخرين فيه.<sup>23</sup> ولعل النظر إلى القوة باعتبارها علاقة بين طرفين أو أكثر من المسائل القليلة التي تحقق حولها ما يشبه الإجماع في حقل العلاقات الدولية. فعلى سبيل المثال، يرى كارل دويتش - وهو لا ينتمي للمدرسة الواقعية - أن القوة هي قدرة فاعل ما على تشكيل إرادته بالحد من المؤثرات الخارجية في نظام اتخاذ القرار لديه بحيث يتوقف عن استقبال رسائل من البيئة الخارجية قد تؤدي إلى تعديل قراراته. وبعبارة أخرى فإن القوة هي تقديم مخرجات النظام على مدخلاته، والقدرة على التحدث بدل الاستماع، أو التوقف عن التعلم من البيئة المحيطة.<sup>24</sup>

كما يتفق الواقعيون على أن تعريف القوة يتحدد طبقاً للموقف موضع التحليل، أي أنها تتوقف على القضية التي توظف القوة فيها، أو الهدف الذي توظف القوة من أجله.<sup>25</sup> ولذلك يرى سبراوت وسبراوت أن عناصر القوة المختلفة ليست ذات صلة مباشرة بالسياسة، لكنها تكتسب أهمية سياسية فقط عند ربطها بالهدف الذي توظف من أجله والظروف العملية المحيطة بهذا التوظيف.<sup>26</sup>

<sup>17</sup>Ibid., pp.97-98

وهنا نرى خطأ زعم بالدوين (David Baldwin, op.cit., p.17) بأن قائمة والتز تشبه قائمة عناصر القوة الوطنية عند مورجانتو، فهذا التشابه جزئي فقط.

<sup>18</sup> Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (New York: Cambridge University Press, 1999) p.137

<sup>19</sup> Samuel Barkin, "Realist Constructivism," *International Studies Review*, 5 (2003) p.329

<sup>20</sup> Martha Finnemore and Kathryn Sikkink, "International Norm Dynamics and Political Change," *International Organization*, 52, 4 (1998) p.889

<sup>21</sup> Stefano Guzzini, op.cit., 219

<sup>22</sup> Hans Morgenthau, op.cit., p.153; Robert Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton: Princeton University Press, 1984) p.20

<sup>23</sup> Kenneth Waltz, op.cit., p.192

وبناء على هذا التعريف يزعم بالدوين أن والتز يرفض النظر إلى القوة باعتبارها سبباً، لأنه ينظر إليها باعتبارها علاقة نسبية بين طرفين (David Baldwin, op.cit., p.16). والواقع أن تأكيد والتز على البعد النسبي لمفهوم القوة ليس رفضاً للقوة باعتبارها سبباً في العلاقة بين المتغيرات. فنظريته تؤكد على أن القوة سبب غير مباشر، لأن توزيع القوة بين الدول هو أساس بنية النظام الدولي، وتغيير هذه البنية هو الذي يؤدي إلى تغيير سلوك الدول ويحدد نتائج تفاعلها.

<sup>24</sup> Heikki Patomaki, *After International Relations: Critical Realism and the (Re)Construction of World Politics* (London: Routledge, 2002) p.199

<sup>25</sup> James Dougherty and Robert Pfaltzgraff, op.cit., p.70

<sup>26</sup> David Baldwin, op.cit., p.



لكن هذا المفهوم للقوة يستلزم إضافة بعد إدراكي. فيبين بالدوين أن شرط الاستفادة من أي عنصر من عناصر القوة لدى أي فاعل دولي هو إدراكه من قبل أطراف التفاعل الأخرى. فالقوة تأتي من هذه العلاقة، وليس من مجرد امتلاك ذلك العنصر.<sup>27</sup> أي أن قوة أي فاعل دولي ليست فقط نسبية مقارنة بقوة الفاعلين الآخرين الذين يتفاعل معهم، بل تتوقف أيضاً على إدراكهم لها. هذا البعد الإدراكي يجعل من الصعب قياس قوة أي فاعل دولي في أي تفاعل أو موقف، لأن إدراك القيمة النسبية لأدوات القوة التي تمتلكها دولة ما قد يختلف من دولة إلى أخرى.<sup>28</sup>

وقد تنبه مورجنتاو إلى أن نسبية القوة تجعل حساباتها غير مؤكدة بالضرورة، وذلك حتى في أبسط أشكال توازن القوى، أي عندما تواجه دولة واحدة دولة أخرى. وتتعاظم درجة عدم اليقين حين تشمل إحدى الكفتين أو كليهما أكثر من دولة (أي تحالفاً من الدول).<sup>29</sup> والنتيجة هي أن الحساب الرشيد للقوة النسبية لعدة دول – وهو عصب النظرية الواقعية عن توازن القوى – ليس إلا سلسلة من التخمينات التي لا يمكن التأكد من صحتها في حينه، بل بعد مرور فترة من الزمن.<sup>30</sup>

وقاد هذا التحليل مورجنتاو إلى القول بأن اعتبار توازن القوى قانوناً موضوعياً للسياسة الدولية أمر غير مؤكد وغير واقعي وغير مناسب.<sup>31</sup> بل إن استحالة اليقين في حساب القوة كان من أسباب انقسام الواقعيين إلى دفاعيين وهجوميين. فيرى والنز أن مساواة الدول في السيادة وما يستتبعه من غياب تدرج في السلطة في النظام الدولي يدفع الدول نحو بحث دائم عن الأمن، ومن ثم يقود إلى توازن دقيق للقوى، بينما يرى أنصار المدرسة الواقعية الهجومية أن إمكانية الخطأ في حساب القوة تدفع صانع السياسة الخارجية إلى السعي دائماً للهيمنة على النظام الدولي، وليس توازن القوى.

فنظراً لاستحالة تأكيد أية دولة من صحة حساباتها لتوزيع القوة الدولية في أي وقت، فإن عليها على الأقل أن تتأكد من أن حساباتها – بغض النظر عن أخطائها – لن تضعها في موضع ضعف في الصراع من أجل القوة... لذلك فإن جميع الدول المنهمكة في الصراع على القوة يجب أن تسعى فعلياً ليس من أجل توازن القوى – أي تحقيق التساوي بينها – بل من أجل تفوقها على غيرها في القوة... ففي النهاية، على جميع الدول السعي لتعظيم قوتها وفق الظروف المتاحة.<sup>32</sup>

ويرى مورجنتاو أن إنقاذ العالم من هذا المستقبل المظلم يتوقف على أن تتبنى الدول توازن القوى في سياساتها الخارجية، رغم أن نظريته تدفعها لتبني سياسة مضادة وهي الهيمنة الدولية.

أما والنز فإنه يتجاهل هذه التبعات الخطيرة لنسبية القوة زاعماً أن قياس العناصر المختلفة لقوة الدول أقل أهمية من تحديد القوى الكبرى في النظام الدولي – وهو موضوع اهتمامه الرئيس. ووفقاً له فإن تحديد هذه القوى أيسر مما يظنه معظم الباحثين. فهو يزعم أن صعوبات القياس لم تمنع من الوصول إلى اتفاق عام حول ماهية القوى الكبرى في أية فترة تاريخية، رغم الشك أحياناً في بعض الحالات الهامشية.<sup>33</sup> أي أن تحديد القوى الكبرى في أية فترة تاريخية متروك لانطباعات الباحث بكل ما يعنيه ذلك من غياب الضبط المنهجي الذي يجب أن يقوم عليه البحث العلمي.

وهكذا بينما ظل أتباع المدرسة الواقعية يعتبرون تعريف مفهوم القوة حكراً عليهم، لاسيما منذ أن وجه كار هجومه اللاذع على المدرسة المثالية في العلاقات الدولية وادعى أن المدرسة الواقعية أولى بتعريف مفهوم القوة،<sup>34</sup> فإن الواقعيين فشلوا في أن يقدموا لدارسي العلاقات الدولية مفهوماً واضحاً ومفيداً للقوة. فمفهوم القوة الذي تقوم عليه نظريات المدرسة الواقعية غير واضح أو متفق عليه وينقصه

<sup>27</sup> Stefano Guzzini, op.cit., p.220

<sup>28</sup> Ibid., p.231

<sup>29</sup> Hans Morgenthau, op.cit., p.207

<sup>30</sup> Ibid., p.152; Stefano Guzzini, op.cit., p.28

<sup>31</sup> Hans Morgenthau, op.cit., p.205

<sup>32</sup> Ibid., p.210

<sup>33</sup> Kenneth Waltz, op.cit., p.131

<sup>34</sup> Michael Barnett and Raymond Duvall, op.cit., p.40

معالجة جادة لعناصر القوة غير المادية. كما يندر أن يناقش الواقعيون الأساس النظري لهذا المفهوم، فضلاً عن إهمالهم العوامل الأخرى المؤثرة في العلاقات الدولية غير تلك المتعلقة بالقوة بشقيها المادي والمعنوي.

### ثالثاً: الواقعيون وعالم ما بعد الحرب الباردة

ليست نظريات المدرسة الواقعية إلا نتاج لبيئة الحرب الباردة، وهي مازالت تعالج مشكلات من الماضي، بينما تتجاهل قضايا معاصرة بارزة تدعو منظري العلاقات الدولية للتعامل معها بمنهج علمي رصين. فمفهوم المساواة في السيادة بين الدول وما يفرضه عليها من ضرورة اعتمادها على ذاتها لتحقيق أهدافها هو جزء من ميراث المدرسة القانونية في العلاقات الدولية التي تركز على الدول وسيادتها، وترى أن الفرق جوهري بين نظام الحكم داخل الدولة والنظام الذي يحكم علاقات الدولة نظراً لتوفر حكومة ذات سيادة في الحالة الأولى، وعدم توفرها في الحالة الثانية.

### ماهية النظام الدولي بعد الحرب الباردة

رغم أن أنصار المدرسة الواقعية – خاصة في أطروحاتها البنوية – يرون أن طبيعة النظام الدولي تلعب دوراً هاماً – إن لم يكن حاسماً – في العلاقات الدولية، إلا أنهم يختلفون حول الملامح الرئيسية للنظام الدولي الحالي الذي لا يزالون يطلقون عليه نظام ما بعد الحرب الباردة، رغم مرور نحو عقدين من الزمن على نهايتها، وهي فترة كافية لاتضح معالم أي نظام دولي جديد. ورغم أن هذا الاختلاف في حد ذاته يناقض ما زعمه والنز من سهولة تحديد القوى الكبرى في أي نظام دولي منذ بداية العصر الحديث، فإنه انعكاس طبيعي للخلاف حول مفهوم القوة الذي ينبني عليه تحديد القوى الكبرى في النظام الدولي.

فبينما يرى بعض الواقعيين النظام الدولي الحالي متعدد الأقطاب، يراه واقعيون آخرون ذا قطب واحد. وحتى من يرونه متعدد الأقطاب يختلفون في تحديد هذه الأقطاب. فبينما يتفقون دائماً على أن الولايات المتحدة من الدول الكبرى، يستبعد بعضهم روسيا بسبب مشاكلها الاقتصادية، رغم أنها قوة عسكرية كبرى. كما يستبعد بعضهم ألمانيا واليابان بسبب ضعفهما العسكري، رغم أنهما قوتان اقتصاديتان. وبعضهم يدرج المملكة المتحدة في قائمة الدول الكبرى رغم أن سلوكها الدولي عموماً وفي حرب العراق الأخيرة خصوصاً ينم عن تبعيتها شبه المطلقة للولايات المتحدة، وهو ما لا ينسجم مع سلوك الدول الكبرى وفقاً لرؤية والتز<sup>35</sup> ووال<sup>36</sup> وميرشمير<sup>37</sup> - وجميعهم من كبار الواقعيين.

ويرفض أنصار المدرسة الواقعية أن يدرجوا في قائمة القوى الكبرى فاعلين دوليين من غير الدول، كالمنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي، لأن ذلك ينتهك قاعدة أساسية بنيت عليها المدرسة الواقعية وهي أن النظام الدولي يتكون أساساً من دول. ونادراً ما تدرج في تلك القائمة دول غير غربية أو غير متغربة، رغم القوة العسكرية والاقتصادية لدول مثل الهند والصين، مما يعكس تحيز أنصار هذه المدرسة أو تصوراتهم الخاطئة عن عدم رغبة تلك القوى في لعب دور القوى الكبرى عالمياً وليس فقط إقليمياً. وعلى أية حال فإن هذا التحيز ليس جديداً على المدرسة الواقعية، فقد اتضح من قبل في عدم إدراج بول كينيدي أية قوة غير غربية أو غير متغربة في قائمة القوى الكبرى خلال القرون الأربعة الأخيرة (باستثناء اليابان قبل الحرب العالمية الثانية).<sup>38</sup>

ولم يقف فشل الواقعيين الذين يرون النظام الدولي الحالي متعدد الأقطاب عند عدم تحديد القوى الكبرى فيه، بل تعداه إلى الفشل في تفسير ظواهره الكبرى، لاسيما السلام الذي يسود أوروبا منذ نهاية الحرب الباردة. وقد اتضح هذا الفشل عند المدرسة الواقعية البنوية

<sup>35</sup> Kenneth Waltz, op.cit., p.128

<sup>36</sup> Stephen Walt, *The Origins of Alliances* (Ithaca and London: Cornell University Press, 1990 [First Published in 1987]) pp.173-175

<sup>37</sup> Glenn Snyder, op.cit., pp.161-162

<sup>38</sup> Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers* (New York: Vintage Books, 1987)

الهجومية التي ترى أن المساواة في السيادة بين الدول لا تفرض عليها فقط الاعتماد على ذاتها لتحقيق أهدافها (وهذا هو المشترك بين أنصار المدرسة الواقعية) بل وأيضاً الحرب بين الدول الكبرى من أجل تحقيق أهدافها. فعشية نهاية الحرب الباردة تنبأ ميرشمير – وهو من أعمدة هذه المدرسة – بأن نهاية نظام القطبية الثنائية سيؤدي إلى تفجر العنف على نطاق واسع في أوروبا.<sup>39</sup> ومعلوم أن السلام ساد أوروبا وأن احتمال وقوع حرب كبرى فيها ضئيل. وحتى الحروب التي تلت انهيار الاتحاد اليوغوسلافي تم احتواؤها مكاناً وزماناً. ولعل أشد ما يحير أنصار هذا المذهب الواقعي هو أن وحدة ألمانيا لم تغير سلوكها المسالم والمتعاون في أوروبا.<sup>40</sup>

ورغم أن الواقعيين الذين يرون النظام الدولي الحالي أحادي القطب يقدمون تفسيراً لهذا السلام الذي يسود أوروبا وشمال شرق آسيا، إلا أن توقعاتهم لمستقبل هذا السلام لا تتسجم تماماً مع المقولات الرئيسية للمدرسة الواقعية البنائية. فهؤلاء الواقعيون يرون أن هذا السلام يحفظه الوجود الفعلي لقوات القطب الواحد – أي الولايات المتحدة الأمريكية – في تلك المناطق. وعليه فإن ألمانيا واليابان لا تتنبهان سياسات توسعية في إقليميهما لأن صانعي سياساتهما الخارجية راشدون ويدركون أن تكلفة مثل تلك السياسات يزيد على المغامرات التي يمكن أن تحققها طالما استمرت السيطرة العسكرية الأمريكية في أوروبا وشمال شرق آسيا. أي أن هذا السلام يتوقف على استمرار تلك السيطرة، الذي يتوقف بدوره على اعتبارات محلية داخل الولايات المتحدة،<sup>41</sup> وهو ما يعارض مبدأ أساسياً في المدرسة الواقعية، وهو أن بيئة النظام الدولي – وليس العوامل المحلية – هي السبب الجوهري في كل التفاعلات الدولية.

#### هل الولايات المتحدة قطب وحيد في النظام؟

يتضح مما سبق أن بعض الواقعيين يرون الولايات المتحدة قطباً وحيداً في النظام الدولي الحالي. ولا شك أن بعض الشواهد تؤيد ذلك. فالأساس المادي لهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي قوي جداً. فهامش تفوق القوة الأمريكية على القوة التي تليها في النظام الدولي – بل جميع القوى الكبرى فيه – أكبر بكثير من هامش تفوق أية قوة قاندة على القوة التي تليها في النظام الدولي في التاريخ الحديث. وهذا التفوق الأمريكي واضح وحاسم وفقاً لكافة مؤشرات القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والجيوسياسية. وعليه فإن الولايات المتحدة لديها من الدوافع والوسائل ما يكفي للحفاظ على مؤسسات الأمن الرئيسية في العالم، وذلك من أجل ضبط صراعات الأمن الإقليمية والحد من تنافس القوى الكبرى، وهو تنافس شديد التكلفة. أما الدول الكبرى التي تلي الولايات المتحدة من حيث القوة فلديها حوافز قوية للسير في ركاب القوة العظمى طالما ظلت التكلفة المتوقعة لمحاولة موازنة قوة الولايات المتحدة مرتفعة جداً لدرجة تمنع تلك الدول الكبرى من مجرد المحاولة.<sup>42</sup>

كما أن سلوك الولايات المتحدة – خاصة منذ الهجوم على نيويورك وواشنطن عام 2001 – يوحي بأنها تتصرف كقطب دولي وحيد، وهو ما اتضح جلياً في الأزمة التي سبقت الحرب الأمريكية-البريطانية على العراق عام 2003. فقد حاولت الولايات المتحدة إقناع العالم بشرعية اللجوء إلى القوة العسكرية في تلك الأزمة، واستخدمت مزيجاً من التبريرات غير المتماسكة، مثل محاربة الإرهاب ومنع الانتشار النووي ونشر الديمقراطية. لكنها فشلت في الحصول على تأييد دولي لموقفها، وفشلت في بناء تحالف دولي ضد العراق شبيه بالتحالف الذي أسقط حكومة طالبان في أفغانستان. ومع ذلك – وهذا هو الشاهد هنا – فإن الولايات المتحدة استخدمت القوة العسكرية دون أن تأخذ في الاعتبار اعتراضات قوى دولية كبرى مثل روسيا والصين. بل إنها لم تهتم كثيراً باعتراضات بعض أهم حلفائها مثل ألمانيا وفرنسا.

<sup>39</sup> John Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War," *International Security*, 15(1990) pp5-56; Wallander, Celeste, *Mortal Friends, Best Enemies: German-Russian Cooperation after the Cold War* (Ithaca: Cornell University Press, 1999)

<sup>40</sup> John Duffield, "Political Culture and State Behavior: Why Germany Confounds Neorealism," *International Organization*, 53, 4 (1999) pp.765-803

<sup>41</sup> Glenn Snyder, op.cit., p.168

<sup>42</sup> William Wohlforth, "The Stability of a Unipolar System," *International Security*, 24, 1 (1999) p.7



أما الدول الكبرى التي تلي الولايات المتحدة من حيث القوة فقد تباينت مواقفها بين تابع للولايات المتحدة – كبريطانيا واليابان – ورفض لموقفها. وهكذا تشكل تحالف دولي ضد الحرب بزعامة ثلاث دول كبرى هي روسيا وألمانيا وفرنسا. ويبدو أن الدول التي رفضت السير في ركاب الولايات المتحدة حسبت أن النظام الدولي الحالي متعدد الأقطاب، أو حاولت موازنة قوة الولايات المتحدة فيه. غير أن عمر هذا التحالف كان قصيراً، فسرعان ما سلمت قيادته بمقتضيات الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي. فعندما اندلعت الحرب فعلاً، تمنى الجميع للولايات المتحدة انتصاراً سريعاً وحاسماً. وبعد شهور قليلة من إعلان الولايات المتحدة انتهاء الحرب في العراق، اعتبر قادة تلك الدول خلافهم مع الولايات المتحدة بشأن الحرب أمراً من الماضي.

ويقدم موقف الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى في تلك الأزمنة مقولات الواقعيين الذين يرون النظام الدولي ذا قطب واحد. ولو استمر التحالف المضاد للحرب لكان دعماً لمقولات المدرسة الواقعية الدفاعية التي ترى النظام الدولي يتجه دائماً للتوازن دون لجوء إلى حروب بين أقطابه بالضرورة. فتحالف فرنسا وروسيا وألمانيا عام 2003 يشبه ذلك التحالف الذي جمع فرنسا وروسيا عام 1894 والذي استشهد به والتز باعتباره اختباراً صعباً لكنه ناجح لنظريته عن توازن القوى الدولية. ففي كلا الحالتين تحالفت قوى كبرى لتحقيق توازن في النظام الدولي رغم وجود حوافز قوية للسير في ركاب قوة عالمية أكبر (وهي ألمانيا عام 1894، والولايات المتحدة عام 2003). ويشرح والتز نظريته على النحو التالي:

إذا كان هدف الدول هو تعظيم قوتها، فإنها ستلتحق بالطرف الأقوى، وسوف نرى عالماً تهيمن عليه قوة عظمى، وليس عالماً تتوازن فيه القوى. ولكن هذا لا يحدث، لأن النظام الدولي يوجه الدول نحو التوازن، وليس السير في ركاب قوة عظمى. فالهم الأول للدولة (العظمى) ليس زيادة قوتها، بل الحفاظ على موقعها في النظام الدولي. أما دول المستوى الثاني من حيث القوة، فإذا كان بمقدورها أن تختار، فإنها ستهرع للطرف الأضعف (في الصراع على قمة النظام الدولي)، لأن التهديد يأتيها من الطرف الأقوى. فإذا وقفت تلك الدول مع الطرف الأضعف فإنها ستصبح أكثر أمناً مما لو وقفت مع الطرف الأقوى، كما أن الطرف الأضعف سيقدر موقفها بدرجة أكبر من الطرف الأقوى لو أنها وقفت معه، وكل ذلك بالطبع شريطة أن يبلغ تحالف تلك الدول مع الطرف الأضعف درجة كافية من القوة الدفاعية تردع أعداءه من مهاجمته... فنادر ما تستطيع الدول أن تحدد هدفها في زيادة قوتها إلى أقصى حد، لأن مثل هذه السياسة الدولية مسألة في غاية الخطورة.<sup>43</sup>

ولكن التحالف المضاد للحرب لم يصمد، مما دعم القول بأن النظام الدولي الحالي أحادي القطب. لكن كيف نشأ هذا النظام من رحم نظام القطبية الثنائية؟ هنا يفشل الواقعيون مجدداً في تقديم إجابة شافية.

### ظواهر مستعصية على التفسير الواقعي

لا يقدم الواقعيون تفسيراً مقنعاً لانتهاء الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة كقطب وحيد في النظام الدولي الحالي. فمن جهة، لا يقدم الواقعيون تفسيراً مقبولاً لنهاية الحرب الباردة، ناهيك عن التنبؤ بها قبل حدوثها. فلم يتنبأ بول كينيدي – على سبيل المثال – بسقوط الاتحاد السوفيتي رغم صدور كتابه عن صعود القوى الكبرى وهبوطها قبيل سنوات قليلة من هذا الحدث. كما أن والتز لم يفسر التغيير الخطير في التوزيع النسبي لقوة الدول الكبرى في النظام الدولي في نهاية ثمانينات القرن الماضي مما قلص عددها من اثنتين إلى واحدة (وفقاً لبعض الواقعيين) أو زاده لأكثر من اثنتين (وفقاً لآخرين)، رغم أن جوهر نظرية والتز يدور حو التوزيع النسبي لقوة الدول الكبرى في النظام الدولي.

وفي المقابل طرحت تفسيرات عديدة لنهاية الحرب الباردة لا تتفق إجمالاً مع مقولات المدرسة الواقعية. فقد دلت بعض الدارسين على أن تراجع الاتحاد السوفيتي عن المواجهة مع الولايات المتحدة وتبنيه سياسة خارجية جديدة تقوم على تفكير جديد يعود أساساً إلى

<sup>43</sup> Kenneth Waltz, op.cit., pp.126-127

عوامل محلية وتحولات فكرية، وذلك بعكس ما طرحه بعض الواقعيين القائلين بالأحادية القطبية مثل بروكس وولفورث.<sup>44</sup> إذ يمكننا فهم التطورات التي حدثت في الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانيات وبداية التسعينات إذا اقتربنا منها من منظور التغييرات المحلية أكثر مما لو اعتمدنا على المنظور الواقعي الذي يركز على بيئة النظام الدولي.<sup>45</sup>

ومن جهة أخرى، فإن الواقعيين القائلين بالأحادية القطبية لا يقدمون تفسيراً مقنعاً لتعافي الولايات المتحدة من أزمتها في سبعينات القرن الماضي التي أطاحت بمكانتها على قمة النظام الاقتصادي العالمي. وكان قد حدث انشاقاً كبيراً في حقل العلاقات الدولية في تلك الفترة مما أفرز إحدى مدارسها الرئيسية - وهي المدرسة الليبرالية الجديدة - نتيجة رفض أنصار هذه المدرسة القول باحتمال عودة هيمنة الولايات المتحدة على قيادة النظام الدولي عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً.<sup>46</sup> بل إن صعود الاتجاه البنيوي في المدرسة الواقعية - وهو الاتجاه الداعي لتوازن القوى وتفضيل الدفاع على الهجوم - في نهاية السبعينات يعود في جانب منه إلى تلك الأزمة.

ولعل تفسيرات المدارس النقدية في العلاقات الدولية، خاصة الاتجاه الماركسي الذي يركز على النظام الرأسمالي العالمي، أوضح في بيان عودة الولايات المتحدة لتبوُّ قمة النظام الاقتصادي العالمي واجهت أزمة شديدة الخطورة في السبعينات، فإنهم يختلفون حول مدى نجاحها في التغلب على تلك الأزمة. فمنهم من يرى أن الولايات المتحدة استجابت لضغوط الأزمة بإدخال تغييرات هامة في سياستها الخارجية. فمن الناحية العسكرية بدأت الإدارة الأمريكية في تجنب ذلك النوع من المواجهات البرية المسلحة الذي ألحق بها الهزيمة في فيتنام. وفي نفس الوقت صعدت الولايات المتحدة من سباقها على التسلح مع الاتحاد السوفيتي. والأهم من ذلك أنها تبنت سياسات اقتصادية قضت تماماً على ميراث مشروع "الصفقة الجديدة" الذي أوصل الرئيس فرانكلن روزفلت إلى البيت الأبيض عام 1933، ومشروع "الصفقة الراحبة" للدول الفقيرة الذي طرحه الرئيس ترومان عام 1949. ونتيجة هذه التغييرات أصبحت الولايات المتحدة في ثمانينات القرن الماضي أكبر مستقبل لرأس المال الأجنبي في العالم، مما أعاد رفع مستويات الطلب الفعال والاستثمار فيها، بينما انخفضت مستوياتها في بقية العالم.<sup>47</sup>

أما الماركسيون الأكثر تفاؤلاً فيرون - من منظور تاريخي بعيد المدى - أن الأزمة التي بدأت في السبعينات لم تنته، بل إنها أدخلت النظام الدولي الحديث في أزمة بنيوية و"عصر من التحولات" التي تتميز بالانقسامات والفوضى.<sup>48</sup> ولعل واحداً من أبرز تلك التحولات التي تخالف المقولات الرئيسية للمدرسة الواقعية هو بروز قوى فاعلة مؤثرة في النظام الدولي من غير الدول، مما يشير إلى مرونة الاتجاه الماركسي مقارنة بالمدرسة الواقعية، فكلاهما بدأ التنظير باستحالة وجود مثل تلك القوى.

وربما كان التحدي الأبرز الذي يواجه الواقعيين من كافة الاتجاهات هو العجز عن تفسير واحد من أهم الأحداث الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، ألا وهو الهجوم على مدينتي نيويورك وواشنطن عام 2001. فهذا الحدث يلقي بظلال كثيفة من الشك على قدرة المدرسة الواقعية على تفسير عالم ما بعد الحرب الباردة. فمن جهة لم تقم بهذا الهجوم دولة وإنما تنظيم عالمي. أما المدرسة الواقعية فتجاهل القوى الفاعلة من غير الدول على المستوى العالمي بزعم أن الدول فقط هي التي تملك القدرات العسكرية والسياسية لشن حرب أو التهديد بها،<sup>49</sup> رغم أن السلوك الدولي للقوى الفاعلة من غير الدول قد يكون أعنف من السلوك الدولي لكثير من الدول، وهذا سبب كاف للاهتمام بدراسته.<sup>50</sup>

<sup>44</sup> Robert English, "Power, Ideas, and New Evidence on the Cold War's End: A Reply to Brooks and Wohlforth," *International Security*, 26, 4 (2002) 70-92

<sup>45</sup> Bruce Bueno De Mesquita and David Lalman, *War and Reason: Domestic and International Imperatives* (New Haven: Yale University Press, 1992) p.248

<sup>46</sup> Robert Keohane, op.cit., p.9

<sup>47</sup> Giovanni Arrighi, "The African Crisis: World Systemic and Regional Aspects," *New Left Review*, 15 (2002) p.21

<sup>48</sup> Immanuel Wallerstein, "New Revolts Against The System," *New Left Review*, 18 (2002) p.37

<sup>49</sup> Mark Zacher, *International Conflicts and Collective Security, 1946-77* (London: Praeger Publishers, 1979) p.220

<sup>50</sup> انظر محاولة أولية لتفسير الصراعات بين الدول والقوى الفاعلة من غير الدول في العلاقات الدولية في: أحمد علي سالم، "عن الحرب والسلام .. مراجعة لأدبيات الصراعات الدولي"، *السياسة الدولية*، 170 (أكتوبر 2007) ص 18-19

ومن جهة أخرى فإن المهاجمين لم يسعوا على الإطلاق لموازنة قوة الولايات المتحدة، بل كانت تحركهم فكرة، وكانت نظرتهم إلى النظام الدولي مبنية على أساس ديني، وهو أساس طالما أهمله منظرو العلاقات الدولية،<sup>51</sup> رغم أن الدين كان الأساس الذي بنيت عليه العلاقات الدولية في العصر الحديث، حيث يرى فيليبوت – على سبيل المثال – أن بداية النظام الدولي في العصر الحديث كانت حركة الإصلاح البروتستانتية في أوروبا. فلولا تلك الحركة لما ظهر نظام الدول ذات السيادة على النحو الذي نعرفه الآن.<sup>52</sup>

إن إعادة الاعتبار للدين كعامل مؤثر في السياسة الدولية يعني تراجع الواقعيين المتأخرين – خاصة أنصار الاتجاه البنيوي – عن التمسك بمادية القوة، مما يفتح باباً واسعاً للنظر في كافة العوامل غير المادية المؤثرة في السياسة الدولية، لاسيما الثقافية منها، وهو موضوع الجزء التالي من هذه الدراسة.

#### رابعاً: العوامل الثقافية في العلاقات الدولية

ظلت العوامل الثقافية مهمة في دراسة العلاقات الدولية لفترة طويلة، رغم أن الثقافة تلعب أربعة أدوار هامة على الأقل في تلك العلاقات.<sup>53</sup> فأولاً، تحدد الثقافة صورة العالم لدى القوى الفاعلة في النظام الدولي، ومن ثم تؤثر في إدراكها أو سوء إدراكها للأحداث، وفي أحكامها الأخلاقية (أي الصواب والخطأ) والجمالية (أي الحسن والقبح) والذوقية (أي المناسب وغير المناسب). وتبرز أهمية هذا الدور الثقافي بالنظر إلى أن صناعات السياسة الخارجية لا يحسبون المكاسب والخسائر المتوقعة بعقلانية كاملة، بل إن رؤيتهم للعالم وأحكامهم تؤثر في تلك الحسابات ومن ثم سلوكهم.

ورغم أن بعض منظري العلاقات الدولية تناولوا موضوع الإدراك في صنع السياسة الخارجية، إلا أنهم ركزوا على جانبه المعرفي على حساب جانبه الثقافي. فعلى سبيل المثال، ركز جيرفس في كتابه عن الإدراك وسوء الإدراك في العلاقات الدولية على العمليات المعرفية في بيئة ثقافية واحدة من أجل إثبات احتمال أن يسيء فاعلون إدراك بعضهم البعض حتى إذا اشتركوا في كثير من الأمور، ومن بينها الثقافة.

وثانياً، تمثل الثقافة مصدراً هامة للدوافع. فالدوافع لا تتبع فقط من داخل الفرد وشخصيته، بل أيضاً من علاقته بمن حوله والقيم الثقافية في مجتمعه. فيمكن التمييز مثلاً بين مجتمعات تعلي من قيمة الحرية، وأخرى تعلي من قيمة المساواة، وثالثة تعلي من قيمة التضامن، وهكذا. فتبرير حرب باسم نشر الديمقراطية قد يكون أيسر في المجتمعات التي تعلي من قيمة الحرية، كما فعلت الحكومتين الأمريكية والبريطانية قبيل حربهما على العراق عام 2003. أما في المجتمعات التي تعلي من قيمة التضامن كالمجتمعات العربية فقد يسهل تعبئة الجمهور وحشد الدعم الشعبي لنصرة شعب شقيق في نضاله المشروع كالشعب الفلسطيني.

ثالثاً، تلعب الثقافة دوراً هاماً في تحديد هوية الفرد والجماعة، وتمييز الجماعة عن غيرها من الجماعات على أسس القرابة أو العرق أو الدين أو اللغة أو الأرض أو غيرها. فالثقافة تحدد من "نحن" ومن "هم"، فهي الأساس الذي تقوم عليه الأيديولوجيات القومية، بما فيها تلك التي قادت إلى حروب كبرى في التاريخ.

رابعاً، يرتبط بالدور السابق أثر الثقافة في تقسيم الناس سواء على أساس العرق أو الطبقة (الاقتصادية والاجتماعية) أو المكانة أو الجنس أو غيرها. ويتضح هذا الأثر على مستوى العالم في تقسيمه إلى شرق وغرب، وإلى شمال وجنوب، فهذه التقسيمات ليست جغرافية بل ثقافية، رغم التسليم بدور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية فيه. وتقوم نظرية صراع الحضارات على تقسيم العالم على أسس ثقافية.<sup>54</sup>

<sup>51</sup> Daniel Philpott, "The Challenge of September 11 to Secularism in International Relations," *World Politics*, 55, 1 (2002) pp.65-66

<sup>52</sup> Daniel Philpott, "The Religious Roots of Modern International Relations," *World Politics*, 52, 2 (2000) pp.205-206

<sup>53</sup> Ali Mazrui, *Cultural Forces in World Politics* (London: James Currey; Nairobi: Heinemann Kenya; Portsmouth, NH: Heinemann, 1990)

<sup>54</sup> Samuel Huntington, "The Clash of Civilizations?" *Foreign Affairs*, 72, 3 (1993) pp.39-41

إذن تؤثر العوامل الثقافية في كافة جوانب العلاقات الدولية. ففي حقل الاقتصاد السياسي الدولي مثلاً يمكن دراسة أثر العوامل الثقافية في تحديد أنماط الإنتاج والاستهلاك وأخلاق العمل. وفي حقل الأمن الدولي قد تساعدنا دراسة العوامل الثقافية في اختبار نظرية صراع الحضارات، والاستخدامات المعاصرة لسلاح الاستشهاد كأداة لتحقيق أغراض سياسية.<sup>55</sup> فلماذا السلاح أصول في الثقافتين الإسلامية واليهودية، ودراسته لا تفيد فقط في تفسير سلوك تنظيم القاعدة، بل أيضاً جوانب هامة في الصراع العربي الإسرائيلي. فاستخدام إسرائيل سلاحها النووي يشبه ما يعرف بخيار شمشون، لأنه لن يعني دمار أعدائها فقط بل ودمارها هي أيضاً. كما أن عمليات المقاومة الفلسطينية واللبنانية لتحرير الأراضي التي تحتلها إسرائيل هو بلا شك توظيف لسلاح الاستشهاد. وهناك أسلوب آخر لتوظيف هذا السلاح، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الاستشهاد الدفاعي تمييزاً له عن الاستشهاد الهجومي. ومن أمثله حركة الزعيم الهندي غاندي التي قامت على المقاومة غير العنيفة. ولهذا الاستخدام أصول في بعض الثقافات مثل الثقافة الهندية.

ولعل دراسة دور العوامل الثقافية في تشكيل هويات الدول والجماعات وصياغة الأعراف والمبادئ التي تنظم العلاقات الدولية تستحق اهتماماً خاصاً من جانب علماء العلاقات الدولية. فهذه الدراسة قد تفتح آفاقاً جديدة في هذا الحقل وتعيننا على فهم ظواهر استعصت على أتباع المدارس التقليدية. ولهذا تهتم المدرسة البنائية الجديدة في هذا الحقل بدراسة هذا الدور، وتتميز بنظرتها إلى الهويات والأعراف والمبادئ باعتبارها غير ثابتة أو معطاة للفاعلين الدوليين بل إنهم دائماً يعيدون تشكيلها - ومن هنا أتى اسم المدرسة "البنائية". فعلى سبيل المثال، يرى بارنت أن "الأعراف لا تعمل من خلف ظهور الفاعلين، بل إنهم يحددون ماهيتها. وهم يتصارعون على تحديد تلك الماهية لأن نظراتهم لها مختلفة لأنها تتبع من عقائدهم ومبادئهم المختلفة وحساباتهم المتعارضة".<sup>56</sup>

ويرى البنائيون أن الهويات والأعراف والمبادئ تلعب أدواراً حاسمة في تعريف الدول لمصالحها الوطنية وصناعة سياساتها الخارجية. وتتراوح هذه الأدوار بين تعريف ماهية السياسة الخارجية المقبولة دولياً، ودفع الدول لتبني سياسة معينة في قضايا محددة. كما يساهم تعريف الجماعة لهويتها في تحديد مصادر التهديد الذي تتعرض له، وحلفائها المحتملين في مواجهة هذا التهديد. فسياسة الهوية - وليس منطلق المساواة في السيادة بين الدول - هي التي غالباً ما تقدم لنا تفسيراً أفضل لنظرة دولة ما لدولة أخرى باعتبارها مصدرراً حقيقياً أو محتملاً لتهديد أمنها.<sup>57</sup>

كما تلعب الهويات والأعراف والمبادئ أدواراً حاسمة في المنظمات الدولية. وتتضح هذه الأدوار حين تواجه المنظمة الدولية انقساماً بين أعضائها حول اتباع سياسة ما. فعلى سبيل المثال، واجهت جامعة الدول العربية أزمة في منتصف الخمسينات حول تفسير معاهدة الدفاع المشترك بين أعضائها، وانتهت إلى تبني الرأي القائل بأن المعاهدة لا تلزم الأعضاء بالانضمام إلى حلف بغداد الذي كان العراق وبريطانيا من أعمدته، وذلك تماشياً مع أحد الأعراف والمبادئ السائدة عربياً آنذاك وهو منع التحالف العسكري بين الدول العربية وغير العربية، لاسيما قوى الاستعمار، والحياد في صراع القوى الكبرى.<sup>58</sup>

## خاتمة

هل الصراع بين المدارس القديمة والجديدة في العلاقات الدولية هو صراع داروين الذي ينتصر فيه الأقوى، أم أنه صراع هيجل الذي يؤدي إلى ظهور مركب جديد؟ وتحديداً هل يمكن أن تصلح المدارس الجديدة في العلاقات الدولية - خاصة البنائية والنقدية - ما فسد في المدرسة الواقعية؟ تصعب الإجابة على هذا السؤال في ضوء تعدد الاتجاهات والمواقف داخل كل مدرسة. وفي دراسة لاحقة سأحاول شرح هذه الاتجاهات والمواقف، ولكنني أتناول هنا ملامح عامة للإجابة عن هذا التساؤل.

<sup>55</sup> Ali Mazrui, op.cit., pp.150-153, 170-174

<sup>56</sup> Michael Barnett, *Dialogues in Arab Politics: Negotiations in Regional Order* (New York: Columbia University Press, 1998) p.7

<sup>57</sup> Michael Barnett, "Identity and Alliance in the Middle East," (in) Peter Katzenstein (ed.), *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics* (New York: Columbia University Press, 1996) p.401

<sup>58</sup> Ibid., pp.413-422

فمن جهة يتحدى فريق من البنائين معظم ما استقرت عليه النظريات الواقعية، لاسيما اعتبار المصالح الثابتة للدول وتوزيع القوة بينها المحددات الرئيسة في العلاقات الدولية. كما تمثل مقولاتهم نقداً للتقسيم الحاد الذي يتبناه الواقعيون بين مستويات التحليل الثلاثة في العلاقات الدولية، وهي مستوى الأفراد ومستوى الدول ومستوى النظام الدولي. فهم يفسرون التحولات على مستوى النظام الدولي بالنظر في جدلية العلاقة بين بنية النظام والأفراد القائمين على إحداث هذه التحولات بالفعل.<sup>59</sup>

ومن جهة أخرى، يحتفي فريق من البنائين ببعض أطروحات الاتجاه التقليدي للمدرسة الواقعية، خاصة تعريف كار الشامل للقوة، حيث يرون أنه لا غنى عن العناصر المادية والمعنوية للقوة لفهم الشؤون الدولية.<sup>60</sup> ويرى بارنت ودوفال – وهما من أنصار هذه المدرسة – أن تعريف كار للقوة لا يقف عند القوة الإكراهية بل يتعداها ليشمل ما يسميها القوة المؤسسية والقوة البنوية والقوة المنتجة أو القاعدية.<sup>61</sup>

أما المدرسة النقدية – خاصة الاتجاه الماركسي فيها – فهي بصفة عامة أقل توافقاً مع كل أشكال السلطة، سواء القوى المهيمنة على النظام الدولي والقوى المهيمنة في حقل العلاقات الدولية لاسيما المدرسة الواقعية. لذلك يركز والرشتاين – على سبيل المثال – على دراسة الحركات الاجتماعية العالمية الجديدة التي يصفها بأنها معادية للنظام الدولي، ويدعوها للاشتباك مع النظام الرأسمالي العالمي لتحقيق أهداف جديدة، تختلف عن كل من الهدف الأكبر وهو تغيير ذلك النظام، والهدف الأصغر وهو السيطرة على أجهزة الدولة. ومن الأهداف الجديدة التي يقترحها مواجهة الاتجاه الليبرالي الجديد الذي يسعى لتحويل كل شيء إلى سلعة تباع وتشتري، بما في ذلك أشياء ما كانت تعامل معاملة تجارية في الماضي مثل الجسد الأدمي والماء والمستشفيات.<sup>62</sup>

وبالمثل فإن المدرسة الواقعية منقسمة على نفسها بشأن التقارب مع المدارس الأخرى في حقل العلاقات الدولية. بل إن إمكانية التقارب بين المدارس المختلفة هي موضع شك بحد ذاته. فلكل مدرسة رؤية خاصة للعلاقات الدولية، وهذه المدارس لا تتنافس فقط للوصول إلى حقيقة تلك العلاقات وإنما أيضاً للتأثير على عقول وقلوب الباحثين، خاصة الشباب منهم. فالتنافس بين هذه المدارس يبدو علمياً ونفسياً في آن واحد. ورغم أن التسليم لكل مدرسة بصحة مقولاتها وفق منطلقاتها الخاصة يؤدي إلى التنازع بشأن الوصول إلى حقيقة معرفية واحدة، فإن أنصار كل مدرسة مدعوون أولاً إلى تطوير مقولاتهم وتنقيحها قبل الانهماك في مهاجمة المدارس الأخرى والسعي لإثبات خطأ مقولاتهم.

<sup>59</sup> Martha Finnemore, *National Interest in International Society* (Ithaca: Cornell University Press, 1996)

<sup>60</sup> Ted Hopf, "The Promise of Constructivism in International Relations Theory," *International Security*, 23, 1 (1998) p.177

<sup>61</sup> لمزيد من التفصيل حول هذا التصنيف لأنواع القوة انظر:

Michael Barnett and Raymond Duvall, op.cit.

<sup>62</sup> Immanuel Wallerstein, op.cit., pp.38-39

- Arrighi, Giovanni, "The African Crisis: World Systemic and Regional Aspects," *New Left Review*, 15 (2002) pp.5-36
- Baldwin, David, "Neoliberalism, Neorealism, and World Politics," in David Baldwin (ed.), **Neorealism and Neoliberalism: the contemporary debate** (New York: Columbia University Press, 1993) pp.3-25
- Barkin, Samuel, "Realist Constructivism," *International Studies Review*, 5 (2003) pp.325-342
- Barkin, Samuel, "Realist Constructivism and Realist-Constructivisms," in Patrick Jackson (ed.), "The Forum: Bridging the Gap: Toward a Realist-Constructivist Dialogue," *International Studies Review*, 6 (2004) pp.337-352
- Barnett, Michael, *Dialogues in Arab Politics: Negotiations in Regional Order* (New York: Columbia University Press, 1998)
- Barnett, Michael, "Identity and Alliance in the Middle East," in Peter Katzenstein (ed.), *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics* (New York: Columbia University Press, 1996)
- Barnett, Michael and Raymond Duvall, "Power in International Politics," *International Organization*, 59, 1 (2005) pp.39-75
- Bueno De Mesquita, Brauce and David Lalman, **War and Reason: Domestic and International Imperatives** (New Haven: Yale University Press, 1992)
- Carr, Edward, **The Twenty Years' Crisis, 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations** (New York: Harper Torchbook, 1964 [First Published in 1939])
- Dougherty, James and Robert Pfaltzgraff, **Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey** (New York: Longman, 1996)
- Duffield, John, "Political Culture and State Behavior: Why Germany Confounds Neorealism," *International Organization*, 53, 4 (1999) pp.765-803
- English, Robert, "Power, Ideas, and New Evidence on the Cold War's End: A Reply to Brooks and Wohlforth," *International Security*, 26, 4 (2002) pp.70-92
- Finnemore, Martha, *National Interest in International Society* (Ithaca: Cornell University Press, 1996)



- Finnemore, Martha and Kathryn Sikkink, "International Norm Dynamics and Political Change," *International Organization*, 52, 4 (1998) pp.887-917
- Guzzini, Stefano, **Realism in International Relations and International Political Economy: the continuing story of a death foretold** (London: Routledge, 1998)
- Hopf, Ted, "The Promise of Constructivism in International Relations Theory," *International Security*, 23, 1 (1998) pp.171-200
- Huntington, Samuel, "The Clash of Civilizations?" *Foreign Affairs*, 72, 3 (1993) pp.22-49
- Jervis, Robert, *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton: Princeton University Press, 1976)
- Kennedy, Paul, **The Rise and Fall of the Great Powers** (New York: Vintage Books, 1987)
- Keohane, Robert, **After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy** (Princeton: Princeton University Press, 1984)
- Legro, Jeffrey and Andrew Moravcsik, "Is Anybody Still a Realist?" *International Security*, 24, 2 (1999) pp.5-55
- Mazrui, Ali, *Cultural Forces in World Politics* (London: James Currey; Nairobi: Heinemann Kenya; Portsmouth, NH: Heinemann, 1990)
- Mearsheimer, John, "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War," *International Security*, 15 (1990) pp.5-56
- Morgenthau, Hans, **Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace** (New York: Alfred Knopf, 3<sup>rd</sup> ed., 1960 [First Published in 1948])
- Patomaki, Heikki, **After International Relations: Critical Realism and the (Re)Construction of World Politics** (London: Routledge, 2002)
- Philpott, Daniel, "The Challenge of September 11 to Secularism in International Relations," *World Politics*, 55, 1 (2002) pp.65-95
- Philpott, Daniel, "The Religious Roots of Modern International Relations," *World Politics*, 52, 2 (2000) pp.205-245
- Snyder, Glenn, "Mearsheimer's World-Offensive Realism and the Struggle for Security: A Review Essay," *International Security*, 27, 1 (2002) pp.149-173
- Viotti, Paul and Mark Kauppi, **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism** (New York: Macmillan, 1987)
- Wallander, Celeste, **Mortal Friends, Best Enemies: German-Russian Cooperation after the Cold War** (Ithaca: Cornell University Press, 1999)

- Wallerstein, Immanuel, "New Revolts Against The System," *New Left Review*, 18 (2002)
- Walt, Stephen, **The Origins of Alliances** (Ithaca and London: Cornell University Press, 1990 [First Published in 1987])
- Waltz, Kenneth, **Theory of International Politics** (New York: Random House, 1979)
- Wendt, Alexander, **Social Theory of International Politics** (New York: Cambridge University Press, 1999)
- Wohlforth, William, "The Stability of a Unipolar System," *International Security*, 24, 1 (1999) pp.5-41
- Zacher, Mark, **International Conflicts and Collective Security, 1946-77** (London: Praeger Publishers, 1979)
- أحمد علي سالم، "عن الحرب والسلام .. مراجعة لأدبيات الصراعات الدولي"، *السياسة الدولية*، 170 (أكتوبر 2007) ص 8-